

تطبيق التصنيفات الإحصائية في مختلف  
القطاعات الاقتصادية

التبويب الأساسي المعتمد  
في قانون الموازنة السنوي

- العراق -

## مراحل تطوير التبويب المعتمد في قانون الموازنة في العراق اولاً :-

تم اعتماد الدليل المحاسبي الحكومي السابق قبل عام 2007 ويتكون من التبويب الثلاثي على مستوى فصل ومادة ونوع , وتصنف الفصول وفقاً لما يلي (نفقات الموظفين والمستلزمات الخدمية والسلعية والصيانة والنفقات الرأسمالية والنفقات التحويلية والالتزامات الخاصة والنفقات الرأسمالية والرواتب والمكافآت التقاعدية المدنية والعسكرية والايرادات بأنواعها) .

## ثانياً :-

- من 1 /7/ 2007 لغاية 2014 تم تطبيق احصاءات مالية الحكومة GFS وفق التبويب الخماسي : النفقات التشغيلية (الرواتب والسلع والخدمات والصيانة والفوائد والاعانات والمنافع الاجتماعية) والايرادات بأنواعها حيث كان الوضع السابق لايراعي اعتماد التبويب الوظيفي :-
- قيام المقاولين بتنفيذ الاعمال اولا ثم تقوم وحدات الانفاق لاحقاً بطلب التمويل لغرض صرف المستحقات وفق نسب الانجاز من خلال طلب التمويل من دائرة المحاسبة .
- ضعف السيطرة على الالتزامات المالية وادارة النقد وضوابط النفقات .
- عدم نشر النفقات الفعلية الشهرية المرسلة الى دائرة المحاسبة من قبل وحدات الانفاق وفق متطلب من GFS - 2001 المعدل / 2014 .
- عدم تطبيق نظام الخزينة الموحد .

- عدم وجود وحدة ادارة النقد .

- عدم وجود تنبؤات حكيمة للايرادات النفطية وغير النفطية التي تمكن دائرة المحاسبة توجيهها على وحدات الانفاق عند طلب التمويل .

- عدم وجود قاعدة بيانات لارصدة الدين الحكومي في دائرة الدين العام وفق المعايير الدولية.

- عدم وجود نظام ضريبي شامل .

- عدم وجود بيانات احصائية متطورة للقطاع المصرفي الخارجي .

## ثالثاً :-

من خلال تقديم عدة مساعدات من جهات ومنظمات خارجية من عام 2015 لغاية آذار 2019 في المجالات التالية :-

- تعديل احصاءات المالية الحكومية GFS – 2014 حيث تم دمج التبويب المحاسبي GFS مع الدليل المحاسبي الجديد وادرجت مستحقات المقاولين والديون ومعالجة المتأخرات .
- تحديد ادوات الدين العام ( اعتمادات, قروض, اتفاقيات, مشاريع, خدمات, حوالات, حوالات مستندية, خطابات ضمان) .
- اعادة هيكلية الدين العام .

• تسجيل احصاءات الدين العام .

• التعاريف والمبادئ المحاسبية للدين العام .

• كيفية نشر البيانات المتعلقة بتنفيذ الموازنة وفق تصنيف احصاءات مالية الحكومة (المعايير الدولية) .

• تصنيف ارصدة حسابات الحكومة لدى البنك المركزي والمصارف التجارية بصورة شهرية .

• تقوية التزامات وضوابط النقد (متابعة الحسابات التجارية المفتوحة لدى البنك المركزي العراقي والتأكد من صحة الرصيد النقدي والمبالغ الممولة الى وزارات الدولة وتجنب حدوث تجاوزات عليها اضافة الى اصدار حساب شهري) .

- في مجال تقوية ادارة النقد (تم فتح شعبة التنبؤات بالتدفقات النقدية للتأكد من المبالغ ورفعها الى الجهات العليا) والتنبؤ بالمصاريف والعجز .
- حساب الخزينة الموحد .
- تطوير النظام الضريبي في العراق .

المساعدات التقنية المقدمة للبنك المركزي والمصارف الحكومية من خلال  
الآتي :-

أ- المساعدات الفنية للجهاز المركزي للإحصاء .

ب- معالجة تسديد المتأخرات وتقوية ضوابط النفقات وإدارة النقد .

ج - المساعدات الفنية في تحديث تبويب النفقات الجارية والاستثمارية  
والإيرادات وفق متطلبات الإدارة المالية الحديثة .

## رابعاً :-

- ان الموازنة العامة للدولة باتجاه تطبيق نظام (IFMIS) وهي حوكمة الكترونية تربط بين كافة وزارات الدولة بالتنسيق مع وزارة المالية والتخطيط حيث يبدأ تطبيق جزئي بين وزارة المالية ووزارة معينة او مجلس او محافظة لغرض تطبيق تجريبي .
- تطوير نظام الادارة المالية العامة والدين العام رقم (95) لسنة 2004 من خلال اجراء تعديلات على القانون المذكور.

- الموازنة بإتجاه تطبيق موازنة البرامج والأداء حيث تم تطبيقها جزئياً في وزارة المالية وبعض الدوائر ضمن فصل البرامج الخاصة والمتضمن الصحة والامن والدفاع والثقافة وغيرها .

- تم ادراج تبويبات جديدة ضمن موازنة المشاريع الأستثمارية تخص مستحقات المقاولين والقطاع الخاص يتم رصد مبالغها من قبل وزارة التخطيط لكل وزارة من وزارات الدولة. وتم فصل حساب المديونية عن النفقات التشغيلية وفصل حساب البرامج الخاصة عن النفقات التشغيلية وفصل حساب تمويل العجز عن النفقات التشغيلية.